مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2025، 13(03)، 170-190

أثر البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية

The Effect of Inflation and Unemployment on the Gross Domestic Product of the Kingdom of Saudi Arabia

وسام عدنان سمارة [1*]

Wisam Adnan Samarah[1*]

[1] مركز الأبحاث للادارة والاقتصاد، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين

[1] Business & Economics Research Center, Al-Quds Open University, Ramallah, Palestine

تاريخ الإستلام:2025/04/15 تاريخ القبول: 2025/06/17 تاريخ النشر: 31/08/2025

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين كل من التضخم والبطالة من جهة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى. تم جمع البيانات من موقع (ماكروترندس) للفترة الزمنية من 1969 الى 2022. تم توظيف منهجية تحليل السلاسل الزمنية لدراسة هذه العلاقة. أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر دلالة إحصائية للتضخم على كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن البطالة لها أثر إيجابي دالاً إحصائياً على كلا المتغيرين. تم الاعتماد على قانون أوكن لتعميق التحليل وفهم العلاقة بشكل أكثر تفصيلاً. وخلصت الدراسة إلى أن البطالة تُشكل عاملاً سلبياً يؤثر على الاقتصاد السعودي. وبناءً عليه تم صياغة بعض التوصيات وأهمها أنه يجب على صناع القرار في السعودية توظيف سياسات تهدف إلى إنخفاض في مستوى البطالة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، معدل التضخم، الاقتصاد السعودي، الاقتصاد التنافسي.

Abstract : The purpose of this paper is to study the cause-and-effect relationship between both inflation and unemployment on the real GDP and GDP per capita for Saudi Arabia. The Data was collected from the (Macrotrends) website for the period from 1969 to 2022. The time series analysis was employed to investigate this relationship. A series of analysis was employed to investigate this relationship. Our results had indicated that inflation had no significant effect on both GDP and GDP per capita. Meanwhile, unemployment had a positive significant effect on GDP and GDP per capita. Okin's Law was used to further investigate this relationship, resulting in a negative significant relationship between unemployment and both GDP and GDP per capita. The paper had concluded that unemployment had a negative significant effect on Saudi Arabia's economy. This led to several recommendations; the most important is employing policies that target reducing unemployment.

Keywords: Competitive economy, inflation, Saudi Arabia's economy, unemployment.

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: wsamarah@qou.edu

1 المقدمة

تُعدّ ظاهرتا التضخم والبطالة من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مختلف الاقتصادات، سواء في الدول المتقدمة أو النامية (مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013)، بما في ذلك الاقتصاد السعودي. وتكمن أهمية هاتين الظاهرتين في تأثيرهما العميق على استقرار الأسواق والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة . تربط التضخم والبطالة علاقة معقدة، حيث تشير النظريات الاقتصادية، مثل منحنى فيليبس، إلى وجود علاقة عكسية بينهما (Mankiw، 2016)، إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم غالبًا إلى انخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست ثابتة دائمًا (فارس، 2019)، حيث قد تؤدي بعض العوامل الاقتصادية الأخرى إلى تغيرات متباينة في معدلات التضخم والبطالة. وفي سياق الاقتصاد السعودي، يواجه السوق موجات متكررة من التضخم والبطالة، تتأثر بعوامل محلية وعالمية، مثل التقلبات في أسعار النفط، والسياسات النقدية والمالية، ومستوى الطلب الكلي. كما أن طبيعة الاقتصاد السعودي، الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، تجعله عرضة لتقلبات تؤثر على مستويات الأسعار والتوظيف (فارس، 2019).

في عام 2022، حققت المملكة العربية السعودية، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 36.4 مليون نسمة، ناتجاً محلياً إجمالياً قدره 1،108.57 مليار دولار أمريكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدره 30،448 دولاراً أمريكياً (ماكروترندس، 2022)، إلى جانب معدل بطالة قدره 5.59 بالمائة (ماكروترندس، 2022). ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ مجموعها 160.03 مليار دولار أمريكي، مع واردات بقيمة 258.21 مليار دولار أمريكي (23.29٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وصادرات بقيمة 445.88 مليار دولار أمريكي (40.22٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مما أدى إلى فائض تجاري قدره 187.67 مليار دولار أمريكي ،16.93٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ماكروترندس، 2022). هذه المؤشرات الاقتصادية تؤكد من خلالها موقف المملكة العربية السعودية مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي، مدفوعة إلى حد كبير بصادراتها النفطية وسياساتها الاقتصادية الاستراتيجية.

سوف يجيب هذا البحث على الأسئلة التالية:

1. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على الناتج المحلي الإجمالي؟
2. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟
3. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي؟
4. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي للسعودية، أي استكشاف تأثير البطالة والتضخم على الإنتاجية ومستوى المعيشة في اقتصاد يعتمد على النفط، مثل المملكة العربية السعودية . سيتم التحقق من أثر البطالة والتضخم على الناتج المحلي الاجمالي للفرد، أي أثر البطالة والتضخم على المواطن السعودي. تكمن أهمية هذه الدراسة بانها تسلط الضوء على البطالة والتضخم والتي تعد من أهم مشاكل الدول العربية (البكري، 2012)، حيث سيتم فحص المتغيرات التي تمثل البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد والتي تعد من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستقرار في الاقتصاد الكلي (الفواز و شطناوي، 2024) وتسهيل التوجه نحو الاقتصاد التنافسي. وتكمن أيضاً أهمية هذه الدراسة بأنها مؤشر لصناع القرار في السعودية على أداء الاقتصاد السعودي، وهذا من خلال فهمنا للمتغيرات المختلفة التي تعكس حالة الاقتصاد الكلي والعلاقة بينهما. وسيتم اختبار ما إذا كانت البطالة والتضخم يؤديان دورهما التقليدي في اقتصاد نفطي، وفقًا للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية. فمن منظور منحنى فيليبس، يُتوقع أن يكون هناك ارتباط عكسي بين البطالة والتضخم على المدى القصير (Mankiw، 2016)، حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض البطالة والعكس صحيح. ومع ذلك، قد تختلف هذه الديناميكيات في

اقتصاد يعتمد على النفط، نظرًا لعوامل مثل تقلبات أسعار النفط، والسياسات النقدية والمالية، واعتماد الحكومة على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام.

ستضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات الاقتصادية الحالية من خلال تقديم تحليل معمّق حول سلوك البطالة والتضخم في سياق اقتصاد يعتمد على النفط مقارنةً بالاقتصادات الأكثر تنوعًا. كما ستوفر رؤى قيّمة حول مدى تأثير هذه العوامل على الإنتاجية ومستوى المعيشة، مما سيسهم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق الاستقرار، وتعزيز النمو المستدام، والحد من الآثار السلبية للبطالة والتضخم على رفاهية المواطنين.

تم استخدام الرسم البياني 1 التالي لفهم التغير الحاصل في البطالة والتضخم عبر الفترة الزمنية الواقعة بين 1960 إلى 2022.

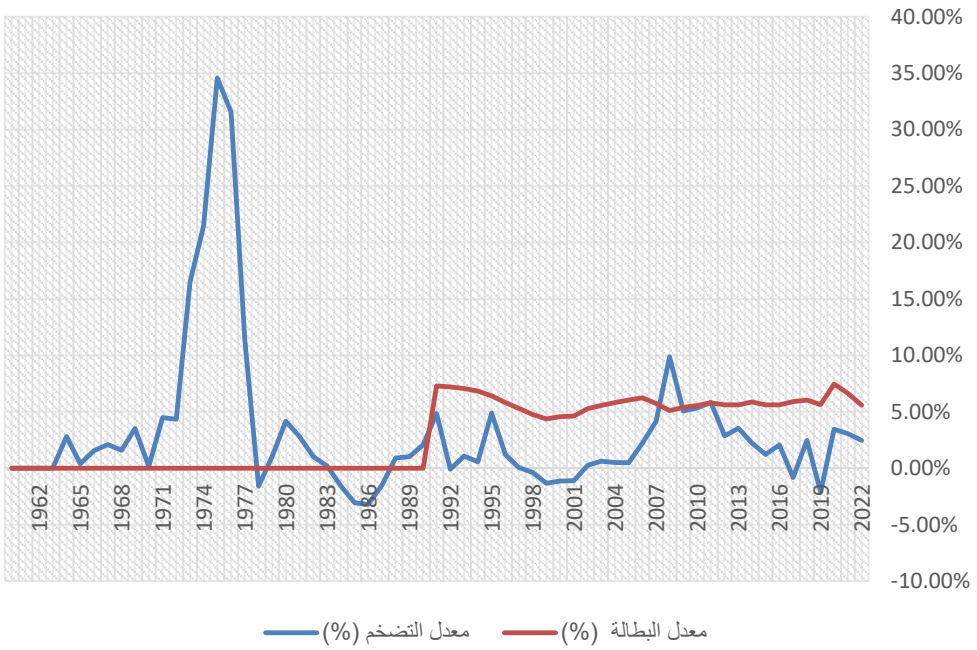

الرسم البياني (1) البطالة والتضخم للفترة الزمنية من 1960 إلى 2022

*المصدر: ماكروترندس (Macrotrends | The Long Term Perspective on Markets)

يوضح الرسم البياني (1) معدل التطور في التضخم والبطالة في المملكة العربية السعودية على مدى فترة زمنية ممتدة من 1960 الى 2022. يُظهر معدل التضخم تقلبات حادة مع ارتفاع ملحوظ في منتصف السبعينيات. ويرتبط هذا الارتفاع بأحداث تاريخية مثل صدمات أسعار النفط أو ظروف اقتصادية عالمية. بعد تلك الفترة، استقر معدل التضخم بشكل نسبي مع بعض التقلبات المعتدلة على مر السنوات، مما يشير إلى تحسن في الاستقرار الاقتصادي. وقد أظهر معدل البطالة استقراراً أكثر من معدل التضخم حيث حافظ على مستويات قريبة نسبيًا مع تغيرات طفيفة صعوداً وهبوطاً وتُظهر البيانات الحديثة انخفاضًا في معدل البطالة، مما قد يعكس تعافياً اقتصادياً أو تحسناً في سوق العمل. استقرار معدل البطالة مقارنة بالتضخم يشير إلى أن سوق العمل كان أقل تأثراً بالتقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل، بعبارة أخرى، بينما يُظهر التضخم حساسية أعلى تجاه التغيرات الاقتصادية السريعة (مثل ارتفاع أسعار النفط أو تغير السياسات النقدية)، فإن البطالة – التي تمثل قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل – كانت أكثر استقرارًا، مما يعكس أن سوق العمل ربما يستجيب بشكل أبطأ أو أقل تقلبًا لمثل هذه الصدمات.وقد يكون هناك انفصال بين تأثير التضخم والبطالة على المدى القصير.

2 أهمية الدراسة / Research implications

تنبع أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتأثير البطالة والتضخم على مؤشرات الأداء الاقتصادي، خصوصًا في السياق الفريد للاقتصادات النفطية مثل الاقتصاد السعودي. يُعد فهم هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية، حيث تتمتع الاقتصادات النفطية بخصائص فريدة تميزها عن الاقتصادات المتنوعة، مما قد يؤدي إلى تباين في تأثير البطالة والتضخم على الأداء الاقتصادي العام. وتُعد هذه الدراسة ذات بُعدين مهمين: نظري وعملي، كما يلي:

2.1 الأهمية النظرية

تُسهم هذه الدراسة في تطوير الفهم النظري للعلاقات بين البطالة، التضخم، والنمو الاقتصادي، من خلال اختبارها ضمن سياق اقتصاد نفطي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات غير المتنوعة. وبالاستناد إلى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية مثل منحنى فيليبس، تُقدم الدراسة قراءة نقدية وحديثة لهذه العلاقات ضمن بيئة اقتصادية تختلف عن الاقتصادات المتنوعة التي طُورت فيها هذه النظريات. كما تُغني هذه الدراسة الأدبيات من خلال تحليل تكاملي للسلاسل الزمنية الطويلة المدى باستخدام نماذج اقتصادية متقدمة (مثل نموذج المربعات الصغرى العادية الديناميكي (DOLS) ونموذج المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FLS))، مما يمنح الباحثين إطارًا إحصائيًا ومنهجيًا يمكن الاعتماد عليه في أبحاث مستقبلية تخص الدول ذات الهياكل الاقتصادية المشابهة.

2.2 الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم رؤى مباشرة لصنّاع القرار في المملكة العربية السعودية حول تأثير البطالة والتضخم على كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج. وتساعد هذه النتائج في صياغة سياسات اقتصادية فعّالة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز رفاهية المواطن. كما تعد الدراسة أداة تحليلية تمكّن الجهات الحكومية والاقتصاديين من فهم العلاقات الديناميكية بين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يسهم في تصميم استراتيجيات فعّالة للتحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

3 الأدب النظري / الدراسات السابقة

العديد من الدراسات تحدثت عن البطالة والتضخم وأثرها على الاقتصاد السعودي.

البحوث Albahouth (2025) بحث في محددات التضخم في المملكة العربية السعودية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية، وتقيّم ما إذا كان التضخم يستجيب للصدمات العالمية الشائعة أم يتأثر بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية الكلية داخل الاقتصاد المحلي .تستند النتائج والتحليلات في الدراسة إلى نماذج التأخر الذاتي التوزيعي التقليدية (ARDL) والنماذج غير الخطية (NARDL) باستخدام بيانات ربع سنوية لالتقاط الديناميكيات قصيرة الأجل والعلاقات طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة، وهي أسعار النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، المعروض النقدي، والإنفاق الحكومي .تكشف النتائج عن وجود علاقة غير متماثلة بين تقلبات أسعار النفط وتقلبات معدل التضخم في السعودية، حيث تؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى ارتفاع التضخم، بينما لا يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تخفيف الضغوط التضخمية، وتتسق هذه النتائج على المدى القصير والطويل. كما يظهر تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نقل الصدمات العالمية إلى أسعار المستهلك المحلية على المدى الطويل، حيث يؤدي انخفاض قيمة سعر الصرف الفعلي إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، مما يفرض ضغوطًا إضافية على التضخم

المحلي .فيما يتعلق بالعوامل الداخلية، تشير النتائج إلى تأثير تضخمي كبير وطويل الأجل للمعروض النقدي على معدل التضخم في السعودية، حيث أدى ارتفاع المعروض النقدي بنسبة واحد بالمائة إلى زيادة التضخم بأكثر من ثلث على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم كان ذا دلالة إحصائية، إلا أن تأثيره أقل وضوحًا في تفسير تغيرات معدل التضخم.

ساو Cao وآخرون (2025) بحثوا العلاقة بين سعر النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، والانفتاح التجاري، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GDP) ، مع معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2016 إلى 2023. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين معدل البطالة وكل من سعر النفط، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث تؤثر التغيرات في هذه العوامل على معدل البطالة على المدى الطويل. تشير النتائج إلى أن هناك عوامل اقتصادية كلية أخرى بجانب أسعار النفط تؤثر على البطالة، مما يُبرز أهمية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

نازره وصابر (2024) درسا مؤشرات وملامح سوق العمل والمتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على البطالة وانعكاساتها في السعودية وأثر التغيرات المحلية والتقلبات السياسية والاقتصادية وأثر فترة جائحة كرونا على معدل البطالة بالمملكة. اعتمد البحث على البيانات الإحصائية المنشورة من الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، والبنك الدولي للفترة الزمنية 2016-2023. تم اعتماد استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل البيانات حيث قُدِرت العلاقات الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية بالدراسة باستخدام الانحدار المتعدد. وأظهرت الدراسة انخفاضًا في البطالة خلال الفترة 2012-2023 مقارنة بالفترة 2002-2011، في حين لم تؤثر المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير على البطالة، بينما ارتفعت البطالة بشكل ملحوظ خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020، خاصة في الربع الثاني، مع تأثر الإناث أكثر من الذكور.

الحويج (2024) قَدّرا أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا، وشملت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1970 حتى 2019 واستخدم الباحثان نموذج انحدار العتبة (TAR). واسُتُنتِجَ وجود عتبة للتضخم تبلغ 0.01731234 في الاقتصاد الليبي. وعند تجاوز تلك العتبة تبين وجود أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

السريتى، الشامي و ميدان (2024) عملوا على تحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1974 إلى 2023 في الأجلين الطويل والقصير. واعتمدت الدراسة على نموذج NARDL لتقدير علاقات الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير علاقات الأجل القصير. أظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، وتؤثر الصدمات الموجبة للتضخم على النمو الاقتصادي إيجابياً، وتؤثر الصدمات السالبة للتضخم سلبيًا على النمو الاقتصادي. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ أن 19.1 % من خطأ التوازن الناتج عن صدمات العام السابق يتم تصحيحه سنويًا في المتوسط، وهذا يعنى أن التوازن يتم استعادته في خمسة سنوات تقريباً.

البلوي و البدراني (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، والتنبؤ بمعدلات البطالة المتوقعة في عام 2030. حُللت البيانات إحصائيًا باستخدام أسلوبي الانحدار الخطي والسلاسل الزمنية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن العوامل المؤثرة في معدل البطالة في المملكة العربية السعودية هي عدد المشتغلين غير السعوديين، وأن عدد خريجي مرحلة البكالوريوس له تأثير إيجابي. تنبأت الدراسة بمعدلات البطالة المتوقعة في الربع الأول من العام 2030 وهو 13.25.

إيمان (2023) قام بدراسة أثر معدل التضخم ومعدل البطالة وسعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. تضمنت هذه الدراسة الفترة الزمنية 1991إلى 2021. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف بينما توجد علاقة سببية أحادية

الاتجاه بين معدل النمو الاقتصادي وكل من معدل البطالة ومعدل التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف وكل من معدل التضخم ومعدل البطالة.

اسلام Islam وآخرون (2021) قاموا بدراسة تأثيرات انبعاثات الكربون، وهطول الأمطار، ودرجات الحرارة، والتضخم، والسكان، والبطالة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. تم استخراج بيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 1990 إلى 2019 من البنك الدولي والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية. تم استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات. كما تم إجراء عدة اختبارات تشخيصية للسلاسل الزمنية على نموذج ARDL طويل الأجل لاختبار مدى قوته وموثوقيته. لا تزال الدولة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي أعلى دون معالجة فعّالة لمشكلة البطالة، حيث أظهرت النتائج وجود تكامل إيجابي كبير بين المتغيرين في نموذج ARDL طويل الأجل. في حين أن انبعاثات الكربون كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للبلاد، فإن متغيري هطول الأمطار ودرجات الحرارة أظهرا تكاملًا مع النمو الاقتصادي بشكل سلبي وإيجابي على التوالي. وكما هو الحال في معظم الدول، فإن لتأثيرات التضخم وعدد السكان على النمو الاقتصادي تأثيرات قصيرة الأجل متفاوتة، لكن تم العثور على تأثيرات إيجابية لكليهما على المدى الطويل.

بخاري Bokhari (2020) تحقيق في علاقة المقايضة بين التضخم والبطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1988 إلى 2017. تم استخدام منهجيتي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتحديد علاقات التوازن في المدى الطويل والقصير، واتجاه السببية بين الظاهرتين. وقد أشار اختبار جوهانسن إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل. وبناءً على نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي(VECM) ، قدمت النتائج أدلة تدعم وجود سببية سلبية في المدى الطويل من البطالة إلى التضخم. وعلى عكس التوقعات، لم توجد أدلة قوية على وجود علاقة مقايضة قصيرة الأجل بين البطالة والتضخم في الاقتصاد السعودي.

العمرو و القيسي (2019) حللا العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن حيث يصبح للتضخم أثار سلبية على النمو الاقتصادي، والتي تعرف بالمستوى الحرج للتضخم (عتبة التضخم). واستخدمت هذه الدراسة نموذج (TAR) لتقدير المستوى الحرج للتضخم بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الزمنية 1992-2016. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن وأن المستوى الحرج للتضخم قد بلغ (1.957%)، حيث يؤثر التضخم سلبياً على النمو الاقتصادي.

فارس (2019) درس العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي. يواجه الاقتصاد السعودي تحديات التضخم والبطالة، حيث يتأثر التضخم بالاستيراد، بينما ترتبط البطالة بعوامل أخرى. كما أن السياسة النفطية تلعب دورًا رئيسيًا في التأثير على الاقتصاد. ورغم ذلك، لا تزال هناك اختلالات هيكلية تؤثر على النمو الاقتصادي.

يوسف Yusuf (2019) استكشفت الدراسة أن زيادة التنافسية في قطاع الطاقة في السعودية، خاصة في إنتاج النفط والغاز، لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي). وباستخدام منهج كمي، أظهرت النتائج أن استهلاك النفط وإنتاج الغاز يدعمان بقوة نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت الدراسة إلى أن تبني استراتيجيات عمل جديدة وتوفير فرص عمل يسهمان في التنمية الاقتصادية، إلى جانب الحد من العوامل الضارة التي تعيق النمو والتقدم.

بعد النظر في العلاقة بين البطالة والتضخم، ستتناول هذه الدراسة العلاقة السببية بين كل من البطالة والتضخم من جهة، والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، مما يميزها عن سابقاتها ولذى يُعد هذا نهجًا مختلفًا عن نهج فارس (2019). وايضاً اختلفت هذه الدراسة بشموليتها وعمق تحليلها، حيث لم تقتصر على دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاقتصاد السعودي فحسب، بل امتدت أيضاً لتقييم انعكاساتها المباشرة على

المواطنين. تناولت الدراسة العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي السعودي، مما يساعد في تأهيله للانتقال نحو اقتصاد أكثر تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي. كما امتازت الدراسة بتطبيق نماذج متقدمة من الاقتصاد القياسي، مما أضفى عليها دقة علمية ومنهجية موضوعية في تقييم أداء الاقتصاد السعودي. يساهم استخدام هذه النماذج في تقديم نتائج أكثر موثوقية، مما يجعل هذه الدراسة مرجعاً مهماً لصناع القرار والباحثين الذين يسعون إلى فهم ديناميكيات الاقتصاد السعودي وتحليل سياساته بشكل أكثر دقة وفعالية.

4 نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات

تُعرف البطالة بأنها تمثّل نسبة الأفراد الذين يبحثون بنشاط عن فرص عمل ضمن القوى العاملة (International Labour Organization، 2025)، في حين يشير معدل التضخم إلى المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد (Federal Reserve Bank of Cleveland، 2025). العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من البطالة والتضخم هي علاقة غير خطية بطبيعتها، وهو ما يتم التعبير عنه من خلال المعادلة (1) التالية:

المعادلة (1) $GDP = U^a * I^b$ حيث،

- U: معدل البطالة.
- I: معدل التضخم.
- a ، b: معاملات (مرونات) حقيقية تمثل التأثير النسبي لكل من البطالة والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي.

يمثّل هذا النموذج شكلًا مشابهًا لدالة كوب-دوغلاس المستخدمة في الاقتصاد الكلي، والتي تفترض أن الناتج يتأثر بنسبة مئوية (مرونة) من تغير المتغيرات المؤثرة. ويعد هذا النموذج مناسبًا عندما نرغب في دراسة تأثيرات نسبية لمتغيرات اقتصادية على الناتج (Greene، 1995). ولتحويل العلاقة أعلاه إلى نموذج خطي قابل للتقدير باستخدام تقنيات الانحدار مثل نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) أو DOLS، يتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكلا طرفي المعادلة (1)، لتصبح بالشكل التالي، المعادلة (2):

المعادلة (2) $$\ln(GDP) = a\ln(U) + b\ln(I)$$

يُسهل هذا التحويل استخدام أدوات الاقتصاد القياسي والتحليل الإحصائي، مع الحفاظ على الهيكل الأصلي للمضاعفات في النموذج (Stock and Watson، 1993).

وسيتم أيضًا تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من خلال النظر في النسخة القياسية لقانون أوكين، وذلك باستخدام المعادلة (3) التالية:

المعادلة (3) $Y_t = \beta_0 + \beta_1 U_t + \varepsilon_t$ حيث،

- Y_t: تمثل الناتج المحلي الإجمالي عند الزمن t.
- β_0: تمثل تقاطع ص عندما يكون مستوى البطالة صفر.
- β_1: تمثل معامل التأثير للبطالة على الناتج المحلي الإجمالي.
- U_t: تمثل البطالة.
- ε_t: تمثل معامل الخطأ.

ينص قانون أوكين على أن الزيادة 1 في المئة في معدل البطالة تساوي ما يزيد على 3 في المئة خسارة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مساوياً لمعدل النمو المحتمل من أجل الحفاظ على البطالة ثابتة (Tatom، 1978). تستكشف هذه الدراسة العلاقات السببية بين التضخم والبطالة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام النماذج النظرية المذكورة أعلاه لتطوير نماذج الاقتصاد القياسي. في هذه الورقة، يتم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

استنادًا إلى الأدبيات الاقتصادية السابقة التي تناولت العلاقة بين البطالة، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي، يمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبطالة على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبطالة على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

تستند هذه الفرضية إلى قانون أوكين (Okun، 1962)، الذي يربط بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أظهرت دراسات مثل Islam وآخرون (2025) وCao وآخرون (2025) وجود علاقة سببية سلبية بين البطالة والنمو الاقتصادي، مما يبرر اختبار هذه العلاقة في السياق السعودي.

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

تستند هذه الفرضية إلى منحنى فيليبس الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة على المدى القصير، مما قد ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت دراسات مثل Albahouth (2025) والحويج (2024) أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي قد تكون غير خطية أو غير مستقرة، وبالتالي تُعد هذه الفرضية ضرورية للتحقق في سياق الاقتصاد السعودي.

الفرضية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبطالة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبطالة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

تُعالج هذه الفرضية تأثير البطالة على المؤشرات المعيشية الفردية، وتستند إلى دراسات مثل نازره وصابر (2024) و Bokhari (2020) التي ناقشت أثر البطالة على مستويات المعيشة، خاصة في الاقتصادات النفطية التي قد تشهد تباينًا في العلاقة بين البطالة والناتج الفردي مقارنة بالناتج الكلي.

الفرضية الرابعة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية البديلة :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

ترتبط هذه الفرضية بتأثيرات التضخم على القوة الشرائية والرفاه الاقتصادي، وقد أظهرت دراسات مثل فارس (2019) وإيمان (2023) أن معدلات التضخم تؤثر على الاستهلاك ومستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن الاستقرار النسبي لمعدل التضخم في السعودية يستدعي اختبار هذه العلاقة تجريبيًا.

5 المنهجية / الطريقة والاجراءات

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

5.1 منهج الدراسة

تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من موقع ماكروترندس على الويب، والتي تغطي الفترة من 1968 إلى 2022. تشمل المتغيرات قيد التحقيق الناتج المحلي الإجمالي (RGDP)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (RGDPPC)، والتضخم (I)، والبطالة (U). هذه المتغيرات مفصلة في كل من الجدول 1 والجدول 2، والتي تقع في الملحق وتخدم كمراجع للاقتصاد السعودي.

سيتم إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية على مجموعة البيانات هذه لفحص العلاقات طويلة الأجل. سوف نبدأ التحليل باختبار اوجمنتيد ديكي فولر (ADF) المعزز، والذي يستخدم لتحديد وجود جذر وحدة في بيانات السلاسل الزمنية. ويشير هذا إلى ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم غير مستقرة. الاستقرار يعني أن المتغير لا يحتوي على اتجاهات أو أنماط بمرور الوقت، مع الحفاظ على متوسط وتباين ثابتين. يعد هذا المفهوم بالغ الأهمية في تحليل السلاسل الزمنية لأن العديد من التقنيات الإحصائية تفترض بيانات مستقرة (Greene، 1995)، وهو شرط مسبق للنماذج الاقتصادية لتجنب النتائج المضللة. يستخدم اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (JC) لتحديد ما إذا كان هناك علاقة مستقرة وطويلة الأمد (تكامل مشترك). نتائج هذا الاختبار هامة في التحليلات الاقتصادية والمالية حيث تشير إلى وجود علاقات دائمة بين المتغيرات يمكن استخدامها في مختلف تمارين النمذجة والتنبؤ (Greene، 1995، ص. 567).

سيتم استخدام نموذج DOLS لقياس حجم العلاقة السببية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية. يُعد نموذج DOLS تقنية اقتصادية قوية تُستخدم عادة لتقدير العلاقات طويلة الأجل في سياق بيانات السلاسل الزمنية. تم تطويره بواسطة Watson and Stock (1993)، ويُعد نموذج DOLS امتداداً لنموذج OLS القياسي مصمم للتعامل مع قضايا الاستدلال الداخلي والتصحيح التسلسلي في الانحدارات التي تحتوي على تكامل مشترك. يُعدل نموذج DOLS الطريقة الأساسية للمربعات الصغرى العادية من خلال تضمين التأخيرات والتقديمات للفروق الأولى للمتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار. يُصحح هذا التعديل المشكلة التي تنشأ من الارتباط بين المتغيرات المستقلة وعبء الخطأ في وجود علاقة تكامل مشترك. بالإضافة إلى ذلك، فإن تضمين هذه التأخيرات والتقديمات يأخذ في الاعتبار التصحيح التسلسلي في عبء الخطأ، مما يضمن تقديرات معامل غير متحيزة ومتسقة. الصيغة العامة لنموذج DOLS هي كما يلي:

المعادلة (4) $$Y_t = \alpha + \beta X_t + \sum_{j=-q}^{p} \delta_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$ حيث،

- Y_t: المتغير التابع.
- Xt: المتغير المستقل (أو المتغيرات).
- ΔX_{t-j}: الفرق الأول للمتغير Xt مع التقديمات ($j > 0$) والتأخيرات ($j < 0$).

- α ، β ، δ_j: المعاملات التي يجب تقديرها.
- ε_t: مصطلح الخطأ.
- p، q : عدد التأخيرات والتقديمات على التوالي.

يتم تطبيق نموذج FLS، وهو تقنية انحدار متطورة في الاقتصاد القياسي، لمعالجة القضايا المحتملة مثل التجانس الداخلي، والارتباط الذاتي، وعدم التجانس في تحليل السلاسل الزمنية. ينشأ التجانس الداخلي عندما ترتبط المتغيرات المستقلة بمصطلح الخطأ، بينما يشير الارتباط الذاتي إلى الارتباطات بين مصطلحات الخطأ بمرور الوقت.يشير التغاير إلى اختلافات مصطلح الخطأ المتفاوتة عبر الملاحظات. يتكيف FLS مع هذه التحديات من خلال دمج متغيرات إضافية أو متغيرات مفيدة في النموذج. المتغيرات الآلية هي وكلاء مرتبطون بالمتغيرات الداخلية ولكن ليس بمصطلح الخطأ، مما يساعد في التقاط الاختلاف غير المرتبط بالأخطاء. باختصار يعزز نموذج FLS موثوقية وكفاءة تقديرات المعلمات مقارنة بانحدار OLS القياسي، لا سيما في تحليل بيانات السلاسل الزمنية، من خلال المعالجة الشاملة للتجانس الداخلي والارتباط الذاتي والتغاير وقضايا عدم التجانس (Phillips، 1995، ص. 1023). من ثم سوف نقوم باجراء اختبار FLS لفحص أثر البطالة والتضخم على كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

5.2 مجتمع وعينة الدراسة

تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من موقع ماكروترندس على الويب، والتي تغطي الفترة من 1968 إلى 2022. تشمل المتغيرات قيد التحقيق الناتج المحلي الإجمالي (RGDP)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (RGDPPC)، والتضخم (I)، والبطالة (U). هذه المتغيرات مفصلة في كل من الجدول 1 والجدول 2، والتي تقع في الملحق وتخدم كمراجع للاقتصاد السعودي.

5.3 أداه الدراسة

تمثلت أداة هذه الدراسة في مجموعة من البيانات الاقتصادية الكمية المستخلصة من مصادر موثوقة، حيث تم تطوير الأداة من خلال جمع بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالاقتصاد السعودي خلال الفترة من 1968 إلى 2022، من موقع Macrotrends، والذي يُعد من المواقع المعتمدة في تقديم بيانات اقتصادية دقيقة ومحدثة. وتم اختيار هذه المتغيرات نظراً لارتباطها الوثيق بالأداء الاقتصادي لأي دولة، ولا سيما في الاقتصاد السعودي الذي يمر بتحولات هيكلية ضمن رؤية المملكة 2030.

تم بناء أداة الدراسة وفق الخطوات التالية:

1. تحديد المتغيرات الأساسية التي تمثل الظواهر الاقتصادية محل الدراسة.
2. جمع البيانات التاريخية من مصدر موثوق (Macrotrends)، والتأكد من استمرارية السلسلة الزمنية وعدم وجود فجوات زمنية.
3. تنظيم البيانات في جداول تحليلية قابلة للمعالجة الإحصائية باستخدام برنامج EViews 12.
4. إجراء التحويلات والمعالجات المسبقة مثل أخذ الفرق الأول عند الحاجة لضمان الاستقرار.

نظراً لاعتماد الدراسة على بيانات رقمية رسمية تم جمعها من مصدر دولي معروف ومعتمد، فإن صدق الأداة متحقق من خلال الصدق الظاهري وصدق المحتوى، حيث تغطي البيانات أهم المتغيرات المرتبطة بالتحليل الاقتصادي الكلي. أما من حيث الثبات، فقد تم التأكد من انتظام البيانات واستقرارها الزمني، مع إجراء اختبارات استقرار (ADF) للتأكد من خصائص السلاسل الزمنية.

استخدمت الدراسة مقاييس كمية موحدة وهي:

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دولار أمريكي).
2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي).
3. معدل البطالة (% من القوى العاملة).
4. معدل التضخم السنوي (%).

6 عرض النتائج

تم استخدام برنامج EViews 12 لتحليل البيانات. سنبدأ تحليلنا بإجراء اختبارADF لإظهار ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة. حيث يوضح الجدول (1) أدناه نتائج اختبارADF لفحص وجود جذر الوحدة في المتغيرات.

الجدول (1) اختبار اوجمنتيد ديكي فولر

المتغير	مستقر/ غير مستقر
التضخم (I)	لا يوجد جذر وحدة في الفرق الأول
البطالة (U)	لا يوجد جذر وحدة في الفرق الأول
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDPPC)	لا يوجد جذر وحدة في الفرق الأول
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)	لا يوجد جذر وحدة في الفرق الأول

*المصدر: حسابات الباحث

يعرض الجدول أعلاه نتائج اختبارات ADF التي أجريت على متغيرات مختلفة. يمثل كل صف في الجدول متغيراً مختلفاً، يشير الاختبار إلى أنه لا يوجد جذر وحدة عند الفرق الأول، هذا يعني أنه بعد اختلاف البيانات (أي طرح كل قيمة من القيمة السابقة)، تصبح السلسلة الناتجة مستقرة. بمعنى آخر، المتغيرات ثابتة بعد أخذ الفرق الأول. نظراً لأن النتائج مستقرة عند الفرق الأول، فسنجري الآن اختبار يوهانسن للتكامل المشترك، حيث تظهر النتائج في الجدول (2) أدناه.

الجدول (2) اختبار يوهانسن للتكامل المشترك

المتغير	التكامل المشترك
I و RGDP	نعم
U و RGDP	نعم
I و RGDPPC	نعم
U و RGDPPC	نعم

*المصدر: حسابات الباحث

يعرض الجدول أعلاه نتائج اختبار يوهانسن للتكامل المشترك لعدة أزواج من المتغيرات. يسرد عمود المتغير أزواج المتغيرات التي يتم اختبارها للتكامل المشترك. يشير عمود التكامل المشترك إلى نتيجة اختبار يوهانسن للتكامل المشترك لكل زوج من المتغيرات. بناءً على النتائج، تشير "نعم" إلى أن التكامل المشترك موجود بين كل زوج من المتغيرات التي تم اختبارها. هذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، على الرغم من أنها قد تكون غير مستقرة بشكل فردي.

سنجري الآن نموذج المربعات الصغرى المعدلة بالكامل للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع مع I وU كمتغيرات مستقلة. وترد النتائج في الجدول (3) أدناه.

الجدول (3) نموذج المربعات الصغرى المعدل بالكامل

المتغير المستقل	المعامل	القيمة الاحتمالية	ذو دلالة إحصائية \ غير دال احصائياً
I	-1.148	0.7148	غير دال احصائياً
U	33.916	0.0001	ذو دلالة احصائية

*المصدر: حسابات الباحث

يلخص الجدول نتائج نموذج انحدار المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، حيث يكون المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يتضمن الجدول المعاملات والقيم المحتملة والقيم المستقلة. يشير المعامل السلبي للتضخم البالغ -1.148 إلى وجود علاقة سلبية محتملة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومع ذلك، تشير القيمة الاحتمالية المرتفعة عند 0.7148 إلى أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. وبالتالي فإن التضخم ليس له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذا النموذج. ويشير المعامل الإيجابي البالغ 33.916 للبطالة إلى أن الزيادة في البطالة مرتبطة بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. توضح القيمة المحتملة 0.0001 أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. وتشير هذه النتيجة غير البديهية إلى تفاعل معقد بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية الذي قد يتطلب المزيد من الاستكشاف.

سنقوم الآن بإعادة تشغيل طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل ل RGDPPC كمتغير تابع مع I وU كمتغيرات مستقلة. وترد النتائج في الجدول (4) أدناه.

الجدول (4) نموذج المربعات الصغرى المعدل بالكامل

المتغير المستقل	المعامل	القيمة المحتملة	ذو دلالة إحصائية \ غير دال احصائياً
I	**0.26**	**0.9092**	**غير دال احصائياً**
U	**17.24**	**0.0036**	**ذو دلالة احصائية**

*المصدر: حسابات الباحث

يلخص الجدول نتائج نموذج انحدار FMOLS، حيث يكون المتغير التابع هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يتضمن الجدول المعاملات والقيم المحتملة والمتغيرات المستقلة. يشير معامل التضخم البالغ 0.26 إلى وجود علاقة ضئيلة بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تشير القيمة الاحتمالية المرتفعة البالغة 0.9092 إلى أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. وبالتالي فإن التضخم ليس له تأثير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية. ويشير المعامل الإيجابي البالغ 17.24 للبطالة إلى أن الزيادة في البطالة ترتبط بزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تظهر القيمة المحتملة 0.0036 أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. وتشير هذه النتيجة إلى وجود تفاعل معقد بين البطالة ونصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي قد يتطلب مزيداً من التحقيق لفهم الديناميكيات الأساسية.

نظراً لوجود علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية بين البطالة وكلٍ من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – في الجدولين 5 و6 –سيتم إيجاد اللوغاريتم لكل من البطالة والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تم استخدام نموذج DOLS لفحص أثر البطالة على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. الجدول (5) أدناه يلخص النتائج من اختبار DOLS.

الجدول (5) نموذج المربعات الصغرى العادية الديناميكي

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعامل	القيمة المحتملة	ذو دلالة إحصائية \ غير دال احصائياً
LGDP	LU	1.29	0.0159	ذو دلالة احصائية
LGDPPC	LU	1.22	0.0102	ذو دلالة احصائية

*المصدر: حسابات الباحث

الجدول يوضح نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات الاقتصادية، حيث يتم تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة LU والمتغيرات التابعة LGDP و.LGDPPC . المتغير التابع الأول LGDP يمثل اللوغاريثم للناتج المحلي الإجمالي للسعودية والمتغير التابع الثاني LGDPPC يمثل اللوغاريتم للناتج المحلي الإجمالي للفرد وأخيراً المتغير المستقل LU يمثل لوغاريتم البطالة. الجدول أعلاه يوضح وجود علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن هناك علاقة إيجابية بين LU وكلا من LGDP و LGDPPC. وأي زيادة في LU تؤدي إلى زيادة بنسبة تقريبية في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

في كلا الحالتين، بالنسبة لـ LGDP و LGDPPCالقيم الاحتمالية هي 0.0159 و 0.0102 على التوالي. بما أن هذه القيم أقل من المستوى التقليدي للقبول (عادة 0.05)، فإن النتائج تكون دالة إحصائيًا. بناءً على القيم الاحتمالية، يتم تصنيف كل من LGDP وLGDPPC على أنهما مهمين إحصائيًا. هذا يعني أن المتغير LU يؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي سواء كان الإجمالي أو الفردي.

بناءً على نتائج التحليل أعلاه، وباستخدام قانون أوكينز، توجد علاقة سلبية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السعودية بنسبة 1.10%. وهذه النسبة تتجاوز النسبة المستخدمة في قانون أوكينز، مما يشكل محدودية في نتائج البحث.

7 مناقشة النتائج

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التضخم والبطالة على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات إحصائية وتحليلها بواسطة برنامج12 EViews. تم تطبيق عدد من الاختبارات الإحصائية لتحديد مدى استقرار المتغيرات وعلاقتها المشتركة، مما يسمح بفهم ديناميكيات الاقتصاد السعودي بشكل أعمق.

تم إجراء اختبار ADF لفحص مدى استقرار المتغيرات في النموذج، حيث تم اختبار وجود جذر الوحدة. وكما هو موضح في الجدول (1)، فإن جميع المتغيرات تصبح مستقرة عند الفرق الأول، مما يعني أن السلاسل الزمنية للبيانات متكاملة من الدرجة الأولى. وهذا يشير إلى ضرورة استخدام أساليب تحليل متقدمة مثل اختبار يوهانسن للتكامل المشترك لفحص وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات (Dickey and Fuller, 1979). بناءً على نتائج اختبار يوهانسن للتكامل المشترك، كما هو موضح في الجدول (2)، فقد تبين أن هناك علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يشير إلى وجود ارتباطات طويلة الأجل بين التضخم والبطالة مع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يتيح هذا التكامل المشترك إمكانية استخدام نماذج الانحدار الأكثر دقة، مثل FMOLS و DOLS، لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات (Johansen, 1991).

تم استخدام FMOLS لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والتضخم والبطالة كمتغيرات مستقلة، كما هو موضح في الجدول (3). وأظهرت النتائج ان التضخم ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل التضخم 1.148 وكانت القيمة الاحتمالية 0.7148، مما يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية. بينما

أظهرت البطالة تأثيرًا معنويًا على الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان المعامل 33.916 بقيمة احتمالية 0.0001، مما يعني أن الزيادة في البطالة ترتبط بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نتيجة غير متوقعة تتطلب مزيدًا من البحث لفهم الديناميكيات الأساسية. وعند إعادة تشغيل FMOLS مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، أظهرت النتائج أن التضخم لا يزال غير دال إحصائيًا، بينما كانت البطالة ذات تأثير معنوي إيجابي، حيث بلغ المعامل 17.24 بقيمة احتمالية 0.0036، كما هو موضح في الجدول (4). أخيراً، لتحقيق فهم أعمق لتأثير البطالة على الاقتصاد السعودي، تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكل من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، وتم تطبيق DOLS. أظهرت النتائج ان البطالة لها تأثير إجابي ودال إحصائيًا على الناتج المحلي الإجمالي بقيمة معامل 1.29 وقيمة احتمالية 0.0159، كما ان البطالة لها تأثير إجابي ودال إحصائيًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة معامل 1.22 وقيمة احتمالية 0.0102، كما هو موضح في الجدول (5).

بناءً على هذه النتائج، تشير القيم الاحتمالية المنخفضة إلى أن العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن أي زيادة في البطالة تؤدي إلى زيادة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد منه، وهو ما يتناقض مع قانون أوكينز (Okun، 1962). عند تطبيق قانون أوكينز على الاقتصاد السعودي، تبين أن زيادة البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.10%، وهي نسبة تفوق القيم التقليدية المتوقعة، مما يشكل تحديًا أمام تفسير نتائج البحث.

يمكن تفسير عدم وجود تأثير كبير للتضخم على كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقدرة الحكومة السعودية على السيطرة الفعّالة على معدلات التضخم. ونتيجة لذلك، لم يشكّل التضخم مشكلة جوهرية أو تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد السعودي. ويُعزى هذا الاستقرار إلى سياسة الحكومة في ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، مما يقلل من تقلبات العملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة التي تمتلكها الحكومة السعودية – والتي تم جمعها أساسًا من صادرات النفط – تمنحها القدرة على إدارة معدلات التضخم بفعالية.

أما العلاقة الإيجابية بين معدلات البطالة وكل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه لا تتفق مع ساو Cao وآخرون (2025)، فيمكن تفسيرها بطبيعة سوق العمل في المملكة العربية السعودية، حيث يشكل العمال الأجانب نسبة كبيرة من القوى العاملة. لذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين قد يتزامن مع زيادة توظيف العمالة الأجنبية، خاصة في القطاعات التي تشهد توسعًا مثل قطاع البناء، والذي يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة ولا يوظف عادة المواطنين السعوديين من ذوي التعليم العالي. ومع نمو هذه القطاعات وزيادة إنتاجيتها، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي رغم استمرار ارتفاع البطالة بين السكان المحليين. ويعكس هذا الواقع وجود فجوة بين النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المناسبة للمواطنين السعوديين.

أحد أهم المحددات التي قد تؤثر على نتائج هذا البحث هي عدم تناول أسعار النفط وإنتاجية هذا القطاع، على الرغم من دوره المحوري في الاقتصاد السعودي. يعد قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد السعودي، حيث يشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية، ويمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات (Javid، 2013 وAlkhathlan) تتأثر معدلات النمو الاقتصادي، والاستثمار، وسوق العمل في المملكة العربية السعودية بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار النفط، مما يجعل إدراج هذا المتغير أمرًا ضروريًا لتحليل أكثر شمولية ودقة (Elsheikh, 2020).

إن تجاهل أسعار النفط قد يؤدي إلى نقص في تفسير العوامل المؤثرة على الاقتصاد السعودي، خصوصًا في ظل تقلبات الأسواق العالمية والتغيرات في سياسات الطاقة. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط يؤثر على الإيرادات الحكومية، مما قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق العام وزيادة معدلات البطالة، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار(Hertog, 2017). لذلك، فإن إدراج بيانات تتعلق بأسعار النفط وإنتاجية هذا القطاع في التحليل الاقتصادي يمكن أن يسهم في تقديم نتائج أكثر دقة، مما يعزز من فهم العلاقة

بين البطالة والنمو الاقتصادي في السعودية. علاوة على ذلك، فإن دمج هذا المتغير يمكن أن يساعد صناع القرار في تصميم سياسات اقتصادية أكثر استدامة، تدعم التنويع الاقتصادي وتقلل من الاعتماد المفرط على عائدات النفط (Mahmud وAlkahtani، 2021).

8 الاستنتاجات، قيود الدراسة، و البحوث المستقبلية

هدفت هذه الورقة إلى دراسة أثر البطالة ومعدل التضخم على كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية. حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، أي أن التغيرات في التضخم لا تؤثر على الاقتصاد السعودي والمواطن. وهذا جاء نتيجةً للمستويات المتدنية في معدل التضخم في الاقتصاد السعودي باستثناء الفترة الواقعة في بداية السبعينيات.

أما فيما يتعلق بالبطالة فقد تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى تفاعلات معقدة داخل سوق العمل السعودي فيتوجب دراسة أعمق لهذه العلاقة. ولذلك فقد تم تطبيق قانون اوكينز لدراسة هذه العلاقة بشكلٍ أدق، ومما لوحظ أن زيادة واحد في المائة للبطالة يؤدي إلى زيادة بمئة وعشرة بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يشير إلى وجود أثر كبير للبطالة على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وبالتالي يتطلب الأمر اهتماماً أكبر من صناع القرار في السعودية. هذه النتائج تشير إلى نجاح الحكومة السعودية في تطبيق السياسة المالية، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم وعدم تأثيره على الاقتصاد السعودي. ومع ذلك، يجب على الحكومة السعودية اعتماد سياسات نقدية مختلفة لتحفيز الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين، وذلك نظراً للأثر الكبير الذي تلعبه البطالة على الاقتصاد السعودي ودخل الفرد. بمعنى آخر، فإن للبطالة تأثيراً إيجابياً كبيراً لا يمكن لصناع القرار تجاهله أو عدم معالجته.

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على أبرز المتغيرات التي تؤثر على الاستقرار الكلي للاقتصاد السعودي مما يؤهل السعودية للتوجه نحو الاقتصاد التنافسي. وساهمت هذه الدراسة في تمهيد الطريق لإجراء أبحاث مستقبلية تستكشف آليات تحول الاقتصاد السعودي نحو الاقتصاد التنافسي. يمكن لهذا البحث أن يحقق نتائج أكثر دقة وشمولاً عند تضمين متغيرات إضافية في التحليل، مثل مستوى التعليم، مما يسهم في تقديم رؤية أعمق لموقع الاقتصاد السعودي ضمن الإطار التنافسي العالمي.

إحدى التحديات التي واجهها البحث تتمثل في عدم دقة البيانات الخاصة بأحد محددات الدراسة، وهو معدل البطالة، حيث أظهرت البيانات أن هذا المعدل كان صفراً خلال الفترة من 1960 إلى 1990، وهو ما قد يؤثر على دقة التحليل. ولكن، في حال توفر بيانات أكثر دقة، فمن المتوقع أن تكون النتائج أكثر موثوقية وتعكس واقع الاقتصاد بشكل أدق.

توصلت هذه الدراسة إلى أن صناع القرار في السعودية نجحوا في السيطرة على التضخم، دون أن يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين معدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية. ويفسَّر هذا الارتباط بأن إنتاجية الاقتصاد السعودي لا تعتمد بشكل أساسي على معدلات البطالة، وإنما ترتكز على إنتاج النفط. كما أن الحكومة السعودية عززت الإنفاق على المواطنين رغم ارتفاع مستويات البطالة، ومن أبرز الأدلة على ذلك زيادة أعداد المبتعثين للدراسة في الخارج خلال الفترة 2007-2009، حيث تجاوز عدد الطلاب السعوديين المبتعثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية 100 ألف مبتعث.

وبناءً على ذلك، فإن الحكومة السعودية واجهت ارتفاع معدلات البطالة من خلال توسيع الإنفاق على المواطنين، وهو ما يفسر نتائج الدراسة التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، حيث كان مصدر هذه

الزيادة في الإنفاق هو العائدات المتزايدة من النفط. وأخيرًا، يمكننا أن نستنتج أن البطالة والتضخم لم يؤديا دورهما الكلاسيكي في الاقتصاد السعودي، حيث إن الإيرادات الناتجة عن العائدات النفطية هي العامل الأساسي الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. بمعنى أن الزيادة في معدلات البطالة تمت معالجتها من خلال زيادة عائدات النفط بهدف تصحيح هذا العجز.

خلصت هذه الدراسة بأن الاقتصاد السعودي يعاني من أثار سلبية كبيرة بسبب الزيادة في مستويات البطالة لهذا وجب على صناع القرار في السعودية اعتماد السياسات التي تحد من مستويات البطالة وتؤدي الى انخفاضها في المستقبل وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي في قطاعي الصناعة والزراعة. تحث هذه الدراسة لصناع القرار النظر الى المقترحات التالية لتحسين الاداء الاقتصادي:

1. تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص :ينبغي للحكومة السعودية أن تعزز بيئة الأعمال وتُشجع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، خاصة في مجالات الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا، بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي.
2. إعادة هيكلة سوق العمل :من المهم مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني مع احتياجات السوق الفعلية، لضمان أن تكون الكفاءات الوطنية مؤهلة لشغل الوظائف المتوفرة، والحد من الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية.
3. تحفيز ريادة الأعمال :دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكين رواد الأعمال السعوديين، خصوصاً الشباب والنساء، من خلال تسهيلات تمويلية وتدريبية وتشريعية، مما يخلق فرص عمل مباشرة ويعزز الابتكار.
4. تنويع الاقتصاد الوطني :تعزيز برامج رؤية السعودية 2030 الرامية لتنويع مصادر الدخل الوطني، بما في ذلك زيادة مساهمة قطاعات مثل الزراعة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة في الناتج المحلي الإجمالي.
5. إصلاحات هيكلية في السياسات الاقتصادية :ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية دقيقة تستهدف معالجة البطالة بشكل مباشر، وتخفيض الفجوة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات توظيف المواطنين.
6. استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتوفير الحوافز، يمكن جذب استثمارات تسهم في خلق وظائف نوعية ومستدامة، لا سيما في الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.
7. متابعة أثر برامج التوظيف الحكومية :تقييم فعالية البرامج الحالية مثل "نطاقات" و"هدف" لضمان تحقيقها أهدافها في توطين الوظائف، وتعديلها عند الحاجة لضمان شمولية وعدالة سوق العمل.

9 قائمة المراجع

9.1 المراجع العربية

البكري، ج. (2012، مايو 12). *الثورات العربية ربيع عربي.... بخريف اقتصادي*. استرجع في نيسان 14، 2025 من https://www.ahewar.org/debat/show

البلوي، أ. و البدراني، ب. (2023). البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، *147* (2)، 53-71.

الحويج، ح. (2024). قياس العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو العتبات. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، *7*(2)، 272-282.

السريتى، ا.، الشامي، م. و ميدان، آ. (2024). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974-2023) باستخدام منهجية (NARDI). *المجلة الدولية للبحوث الإدارية و الاقتصادية*، *1* (1)، 1-34.

العمرو، ح. و القيسي، م. (2019). تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الأردن. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، *20*(4)، 41-62.

الفواز، ت. و شطناوي، ز. (2024). التغير في الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختاره من العالم الإسلامي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *5*(5)، 148-168.

إيمان، آ. (2023). أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2021). *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، *7* (1)، 185-199.

فارس، ن. (2019). العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار والمعالجه). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، *17* (61)، 17-42.

مجموعة مؤلفين والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2013). *النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل-دراسات قُطرية* (Vol. 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

نازره، ه. و صابر، ع. (2024). تحليل قياسي لأثر التغيرات المحلية والإقليمية على البطالة في السعودية. *المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)*, *44*(81), 285-317.

9.2 المراجع العربية المترجمة

Alamro, H., & Al-Qaisi, M. (2019). Analyzing the relationship between inflation and economic growth in Jordan. *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, *20*(4), 41–62.

Al-Bakri, J. (2012, May 12). *The Arab revolutions: An Arab Spring... with an economic autumn (Part One)*. Retrieved April 14, 2025, from https://www.ahewar.org/debat/show

Alblowi, A., & Al-Badrani, B. (2023). Unemployment in Saudi Arabia: A prospective study. *Arab Studies in Education and Psychology*, *147*(2), 53–71.

Alfawaz, T., & Shetnaoui, Z. (2024). Changes in GDP and economic welfare in selected Islamic countries. *Journal of Humanities and Natural Sciences*, *5*(5), 148–168.

Alhuwaij, H. (2024). Measuring the relationship between inflation and economic growth in Libya using the threshold autoregressive model. *Journal of Contemporary Commercial and Economic Studies*, *7*(2), 272–282.

Alsureiti, A., Al-Shami, M., & Meidan, A. (2024). The impact of inflation on economic growth in Egypt during the period (1974–2023) using the NARDI methodology. *International Journal of Administrative and Economic Research*, *1*(1), 1–34.

Ayman, A. (2023). The impact of some macroeconomic variables on economic growth in Algeria during the period (1991–2021). *Journal of Administrative and Financial Sciences*, *7*(1), 185–199.

Fares, N. (2019). The relationship between inflation and unemployment in the Saudi economy: Analysis of effects and solutions. *Iraqi Journal of Economic Sciences*, *17*(61), 17–42.

Group of Authors, & The Arab Center for Research and Policy Studies. (2013). *Economic Growth and Sustainable Development in Arab Countries: Development Policies and Employment Opportunities – Country Studies (Vol. 1).* The Arab Center for Research and Policy Studies.

Nazra, H., & Saber, A. (2024). An econometric analysis of the impact of local and regional changes on unemployment in Saudi Arabia. *Scientific Journal of the Faculty of Commerce (Assiut)*, *44*(81), 285–317.

9.3 المراجع الأجنبية

Albahouth, A. A. (2025). Inflation Rate Determinants in Saudi Arabia: A Non-Linear ARDL Approach. *Sustainability*, *17*(3), 1036.

Alkhathlan, K., & Javid, M. (2013). Energy consumption, carbon emissions and economic growth in Saudi Arabia: An aggregate and disaggregate analysis. *Energy Policy*, *62*, 1525–1532.

Bokhari, A. A. (2020). The twinning of inflation and unemployment phenomena in Saudi Arabia: Phillips curve perspective. *Contemporary Economics*, *14*(2), 254-271.

Cao, L., Ahmad, S. F., Wang, Y., Jamal Shah, S., Ibrahim, M., Alhamdi, F. M., ... & Abbas, A. (2025). Examining the relationship of inflation, gross domestic product, oil price, foreign direct investment, and trade openness on unemployment in Saudi Arabia. *Humanities and Social Sciences Communications*, *12*(1), 1-12.

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association*, *74*(366a), 427–431.

Elsheikh, O. (2020). The impact of oil price fluctuations on economic growth in Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, *10*(3), 194–203.

Federal Reserve Bank of Cleveland. (2025). *Inflation 101*.

Greene, W. H. (1995). *Econometric analysis* (2nd ed.). Prentice Hall.

Hertog, S. (2017). The political economy of distribution in the rentier state: The case of Saudi Arabia. *Review of International Political Economy*, *24*(1), 120–143.

International Labour Organization. (2025). *Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)*.

Islam, M. M., Alharthi, M., & Murad, M. W. (2021). The effects of carbon emissions, rainfall, temperature, inflation, population, and unemployment on economic growth in Saudi Arabia: An ARDL investigation. *Plos one*, *16*(4), e0248743.

Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Econometrica*, *59*(6), 1551–1580.

Mahmud, S. F., & Alkahtani, S. (2021). Oil price shocks and macroeconomic performance in Saudi Arabia: Evidence from a structural VAR approach. *Journal of Economic Studies*, *48*(5), 1001–1020.

Mankiw, N. G. (2016). *Principles of economics* (7th ed.). Cengage Learning.

Okun, A. M. (1962). Potential GNP: Its measurement and significance. In *Proceedings of the Business and Economics Statistics Section* (pp. 89–104). American Statistical Association.

Phillips, P. C. B. (1995). Fully modified least squares and vector autoregression. *Econometrica*, *63*(5), 1023–1078.

Stock, J. H., & Watson, M. W. (1993). A simple estimator of cointegrating vectors in higher order integrated systems. *Econometrica*, *61*(4), 783–820.

Tatom, J. (1978). Economic growth and unemployment: A reappraisal of the conventional view. *Review*, *Federal Reserve Bank of St. Louis*, October, 16–23.

Yusuf, N. (2019). How will increasing the competitiveness of energy sector stimulate the economic growth of Saudi Arabia: 2030 Vision. *Middle East Journal of Management*, *6*(5), 640-655.

10 الملحق

الجدول (6) ادناه يتضمن البيانات التي تم جمعها والاعتماد عليها في إجراء التحليلات المذكورة في البحث.

جدول (6) المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للفترة من 1960 إلى 2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	النمو الاقتصادي	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	الكثافة السكانية
2022	108.57B.$1	448.$30	8.68%	2.47%	5.59%	820،408.36
2021	$874.16B	316.$24	4.33%	3.06%	6.62%	396،950.35
2020	$734.27B	398.$20	-4.34%	3.45%	7.45%	107،997.35
2019	$838.56B	406.$23	0.83%	-2.09%	5.64%	362،827.35
2018	$846.58B	176.$24	2.76%	2.46%	6.03%	133،018.35
2017	$714.99B	910.$20	-0.07%	-0.84%	5.89%	122،193.34
2016	$666.00B	930.$19	2.36%	2.07%	5.60%	270،416.33
2015	$669.48B	442.$20	4.69%	1.21%	5.60%	848،749.32
2014	$766.61B	863.$23	4.03%	2.24%	5.88%	564،125.32
2013	$753.86B	946.$23	2.85%	3.53%	5.60%	498،482.31
2012	$741.85B	069.$24	5.43%	2.87%	5.62%	543،821.30
2011	$676.63B	442.$22	10.99%	5.83%	5.77%	945،150.30
2010	$528.21B	959.$17	5.04%	5.34%	5.55%	929،411.29
2009	$429.10B	065.$15	-2.06%	5.06%	5.38%	797،483.28
2008	$519.80B	945.$18	6.25%	9.87%	5.09%	353،437.27
2007	$415.96B	756.$15	1.85%	4.17%	5.73%	068،400.26
2006	$376.90B	849.$14	2.79%	2.21%	6.25%	870،382.25
2005	$328.46B	463.$13	5.57%	0.48%	6.05%	644،397.24
2004	$258.74B	935.$10	7.96%	0.52%	5.82%	808،661.23
2003	$215.81B	322.$9	11.24%	0.61%	5.56%	847،150.23
2002	$189.61B	381.$8	-2.82%	0.25%	5.26%	415،623.22
2001	$184.14B	337.$8	-1.21%	-1.12%	4.62%	929،085.22
2000	$189.51B	795.$8	5.63%	-1.13%	4.57%	390،547.21
1999	$161.72B	697.$7	-3.76%	-1.33%	4.35%	660،009.21
1998	$146.78B	169.$7	2.89%	-0.37%	4.77%	580،472.20
1997	$165.96B	324.$8	1.10%	0.06%	5.31%	377،938.19
1996	$158.66B	174.$8	2.64%	1.22%	5.82%	280،410.19
1995	$143.34B	589.$7	0.21%	4.87%	6.40%	857،888.18
1994	$135.17B	359.$7	0.56%	0.56%	6.84%	528،367.18
1993	$132.97B	451.$7	-1.36%	1.06%	7.05%	461،846.17
1992	$137.09B	933.$7	3.99%	-0.08%	7.20%	350،281.17
1991	$132.22B	939.$7	15.01%	4.86%	7.29%	276،654.16
1990	$117.63B	350.$7	15.19%	2.08%	0.00%	763،004.16
1989	$95.34B	210.$6	-0.50%	1.03%	0.00%	227،353.15
1988	$88.26B	998.$5	13.11%	0.91%	0.00%	715،713.14
1987	$85.70B	082.$6	-6.63%	-1.55%	0.00%	798،089.14
1986	$86.96B	450.$6	17.01%	-3.20%	0.00%	349،483.13
1985	$103.90B	060.$8	-9.79%	-3.06%	0.00%	245،890.12
1984	$119.62B	717.$9	-4.66%	-1.56%	0.00%	361،310.12

جدول (6) المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للفترة من 1960 إلى 2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	النمو الاقتصادي	معدل التضخم (%)	معدل البطالة (%)	الكثافة السكانية
1983	$129.17B	997.$10	-16.05%	0.19%	0.00%	020،746،11
1982	$153.24B	681.$13	-20.73%	1.02%	0.00%	154،201،11
1981	$184.29B	259.$17	1.94%	2.80%	0.00%	211،678،10
1980	$164.54B	176.$16	5.65%	4.17%	0.00%	710،171،10
1979	$111.86B	553.$11	11.92%	1.08%	0.00%	002،682،9
1978	$80.27B	715.$8	-5.22%	-1.58%	0.00%	564،210،9
1977	$74.19B	474.$8	7.09%	11.40%	0.00%	219،755،8
1976	$64.01B	693.$7	17.82%	31.56%	0.00%	556،319،8
1975	$46.77B	922،$5	-8.93%	34.58%	0.00%	544،897،7
1974	$45.41B	068.$6	16.23%	21.44%	0.00%	506،483،7
1973	$14.95B	109.$2	24.17%	16.51%	0.00%	758،088،7
1972	$9.66B	437.$1	22.93%	4.33%	0.00%	260،724،6
1971	$7.18B	123.$1	20.51%	4.48%	0.00%	658،396،6
1970	$5.38B	$881	58.65%	0.18%	0.00%	191،106،6
1969	$4.49B	$767	6.04%	3.50%	0.00%	843،844،5
1968	$4.19B	$747	0.00%	1.59%	0.00%	582،604،5
1967	$B	$0	0.00%	2.10%	0.00%	026،381،5
1966	$B	$0	0.00%	1.55%	0.00%	237،173،5
1965	$B	$0	0.00%	0.39%	0.00%	922،978،4
1964	$B	$0	0.00%	2.80%	0.00%	130،795،4
1963	$B	$0	0.00%	0.00%	0.00%	655،621،4
1962	$B	$0	0.00%	0.00%	0.00%	516،458،4
1961	$B	$0	0.00%	0.00%	0.00%	048،306،4
1960	$B	$0	0.00%	0.00%	0.00%	563،165،4

*المصدر: ماكروترندس (Macrotrends | The Long Term Perspective on Markets)